اتجاهات تفسير ظاهرة التجوال الحزبي في مصر

Trends in interpreting the phenomenon of party switching in Egypt

حازم عمر أحمد

مدرس العلوم السياسية – جامعة السويس

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير ظاهرة التجوال أو الانتقال الحزبي لأعضاء مجلس النواب المصري خلال خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥، ويتمثل السؤال الرئيس في بحث العوامل التي دفعت بعض أعضاء البرلمان خلال انتخابات ٢٠٢٠ للانتقال إلى أحزاب أخرى غير الأحزاب التي ترشحوا عليها في انتخابات ٢٠١٥، وذلك بالتركيز على أعضاء مجلس النواب في محافظتي أسيوط وسوهاج. وللإجابة على هذا التساؤل، انطلقت الدراسة من عدة فروض منها؛ أنه كلما ازداد الطموح السياسي لدى العضو كلما زادت احتمالية انتقاله لحزب أخر، وكلما كان الحزب ضعيفًا كلما زادت احتمالية انتقال العضو إلى حزب أخر، وكلما اتسقت أفكار الحزب مع أعضائه كلما تراجعت فرص الانتقال إلى حزب أخر، وكلما أدى النظام الانتخابي إلى تأمين فرص فوز المرشح كلما زادت احتمالية انتقاله للحزب الذي يرشحه، أي كلما كانت الأحزاب قادرة على توفير مزايا انتخابية لمرشحيها كلما زادت احتمالية الانتقال إليها. وعالجت الدراسة موضوع التجوال الحزبي من خلال ثلاثة محاور؛ الأول يناقش مفهوم التجوال الحزبي والمفاهيم المرتبطة به، والثاني يدرس واقع ظاهرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة والجديدة، والثالث يناقش اتجاهات تفسير ظاهرة التجوال الحزبي في مصر. وخلصت الدراسة إلى أن الطموح السياسي لأعضاء البرلمان كان عاملاً مشجعًا للتجوال الحزبي، وذلك لرغبتهم في الاستمرار في العمل السياسي تحت أية مظلة حزبية، وأن التمايز الأيديولوجي بين الأحزاب اتسم بالغموض مما أسهم في تشجيع الأعضاء على التجوال الحزبي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النظام الانتخابي الأغلبي وبين التجوال الحزبي، ووجود علاقة إيجابية بين الضعف التنظيمي للأحزاب والتجوال الحزبي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، التجوال الحزبي، التماسك الحزبي، مجلس النواب، مصر.

Abstract:

This study aims to explain the phenomenon of party switching among members of Representatives House during the period 2015-2025. The main question focuses on the factors that prompted some member of parliament in the 2020 elections to switch to parties other than those they ran with in the 2015 elections, with a particular focus on members from the governorates of Assiut and Sohag. This study begins with several hypotheses: the greater a member's political ambition, the higher the likelihood of switching to another party; the weaker the party, the more likely a member is to leave it; the more aligned a party's ideology is with its members, the less likely they are to switch parties; and the better a party can provide electoral advantages to its candidates, the greater the likelihood of members switching to it. The study addresses party switching through three main themes: firstly, discusses the concept of party switching and related ideas; secondly, examines the reality of party switching in both established and emerging democracies; thirdly, explores different approaches to explaining party switching in Egypt. The study concludes that members' political ambition was a motivating factor for party switching, driven by their desire to continue their political careers under any party banner. Ideological distinctions between parties were vague, which encouraged members to switch parties. Additionally, the study found a positive correlation between the majoritarian electoral system and party switching, as well as between weak party organization and the incidence of party switching.

Keywords: Political parties, Party switching, Party cohesion, Party discipline, House of Representatives, Egyptian.

مقدمة:

يتفق جمهور عريض من الباحثين في مجال علم السياسية وخاصة في حقل النظم السياسية على أن الأحزاب تُمثل جوهر الديمقراطية التمثيلية لأنها الأداة الوحيدة التي تتنافس من خلالها النخبة السياسية للحصول على أصوات الناس وتمكنهم من الوصول للسلطة إلى أن يكتشف العالم وسيلة أخرى لتحقيق ذلك[١]. وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها بشكل واسع النطاق كوسيلة للتعبير عن الرأي بل وقد تزيد من فرص تأمين المكاسب وتحقيق الفوائد للمرشحين في الانتخابات إلا أنها لا تعد أداة مؤسسية للترشح في الانتخابات العامة والوصول إلى السلطة.

وعندما يفوز المرشحون في الانتخابات العامة يسعون إلى تعزيز نفوذهم واستمرارهم في المنصب والحصول من خلال أحزابهم على مزيد من المكاسب السياسية خاصة عندما يرتبط ذلك بالطموح الشخصي، وحينما تتوقف

أحزابهم عن تقديم الدعم والمزايا قد يفكرون بشكل استراتيجي في الانتقال من حزبهم إلى حزب أخر يحقق أهدافهم ويعزز طموحهم السياسي.

وتشير البحوث إلى أن الساسة سواء في الديمقراطيات القديمة أو الجديدة يسعون إلى تعزيز مكاسبهم الانتخابية ومناصبهم السياسية وقد يدفعهم ذلك إلى تغيير انتمائهم الحزبي فيما يعرف بظاهرة التجوال أو الانتقال الحزبي حيث تتفاوت حسابات التكلفة السياسية على من يغيرون انتمائهم الحزبي فتكون تكلفتها أكبر في الديمقراطيات القديمة عن الديمقراطيات الجديدة، وذلك لكون الأحزاب في الأولى مُهيكلة بشكل برامجي ومرتبة على أساس مواقف إيديولوجية واضحة فيؤدي تغيير الانتماء الحزبي إلى حالة من الارتباك والإزعاج للناخبين المحتملين وتضر بمصالح الأعضاء المتجولين، بينما الأحزاب في الثانية يصعب تحديد الخطوط الفاصلة بين برامجها ويهمل فيها المرشحون جانب القضايا التي تشغل اهتمام الجمهور ولا يمثل التجوال ضررًا بمصالح المتجولين لاعتمادهم على نفوذهم الشخصي أكثر من الأحزاب[٢].

ونظرًا لأهمية دور الأحزاب في الحياة السياسية، فمن الأهمية بمكان دراسة ظاهرة التجوال الحزبي لكونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا أخرى تتعلق بالالتزام والانضباط الحزبي وكذلك التنظيم الحزبي من حيث تراجع أحزاب وصعود أحزاب أخرى، فضلاً عن تأثيرها على تشكيل الحكومات في النظم البرلمانية وعلى الاستقرار الحكومي في النظم الرئاسية، إضافة إلى الارتباك التنظيمي للأحزاب جراء انتقال الأعضاء منها إلى أحزاب منافسة وعلى الأرجح تتراجع فرصها في تشكيل الحكومة أو تحقيق الأغلبية النيابية، ومن هنا تكتسب دراسة التجوال أو الانتقال الحزبي أهمية كبيرة في مجال النظم السياسية وتفاعلاتها.

وفي هذا السياق، يركز البحث على دراسة العوامل التي تُفسر ظاهرة التجوال أو الانتقال الحزبي لأعضاء مجلس النواب المصري خلال الفصل التشريعي الأول والثاني الممتد خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠٢٥. وهكذا، يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في: لماذا انتقل بعض أعضاء مجلس النواب المصري خلال انتخابات ٢٠٢٠ إلى أحزاب أخرى غير الأحزاب التي ترشحوا عليها في انتخابات ٢٠١٥ وذلك بالتركيز على نواب محافظتي أسيوط وسوهاج.

وقد تم اختيار الفصل التشريعي الأول باعتباره الفصل التشريعي التأسيسي الذي جاء بأول برلمان بعد دستور ٢٠١٤ والمعدل في عام ٢٠١٩، وشهد تمثيل ١٩ حزبًا سياسيًا داخل مجلس النواب، والفصل التشريعي الثاني وهو المستمر حتى الوقت الراهن (٢٠٢٥)، وتم اختيار محافظتي أسيوط وسوهاج لسهولة حصول الباحث على السيرة الذاتية للنواب وخلفياتهم السياسية والتي تمثل أداة مهمة في تفسير ظاهرة التجوال الحزبي.

وللإجابة على سؤال الدراسة، فانطلقت الدراسة من عدة فروض منها؛ أنه كلما ازداد الطموح السياسي لدى العضو كلما زادت احتمالية انتقاله لحزب أخر، وكلما كان الحزب ضعيفًا كلما زادت احتمالية انتقال العضو إلى حزب أخر، وكلما اتسقت أفكار الحزب مع أعضائه كلما تراجعت فرص الانتقال إلى حزب أخر، وكلما كانت التحالفات الحزبية غير منتظمة كلما زادت احتمالية انتقال العضو إلى حزب أخر، وكلما أدى النظام الانتخابي إلى تأمين فرص فوز المرشح كلما زادت احتمالية انتقاله للحزب الذي يرشحه على ذلك النظام، أي كلما كانت الأحزاب قادرة على توفير مزايا انتخابية لمرشحيها كلما زادت احتمالية الانتقال إليها.

وسوف تستفيد الدراسة من مقولات النموذج النظري الذي طوره كلاً من Aldrich and Bianco عام ١٩٩٢ والذي يعتمد على فرضية رئيسية وهي أن السياسيين العقلانيين ينتمون إلى الحزب الذي يعظم منفعتهم المتوقعة والتي تعتمد بشكل كبير على الحسابات والاعتبارات الانتخابية[٣].

وتعالج الدراسة موضوع التجوال أو الانتقال الحزبي[٤] من خلال ثلاثة محاور؛ يناقش المحور الأول مفهوم التجوال الحزبي والمفاهيم المرتبطة به. ويدرس المحور الثاني واقع ظاهرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة والجديدة، ويناقش المحور الثالث ظاهرة التجوال الحزبي في مصر ودوافعها وذلك بالتطبيق على المحافظتين محل الدراسة.

أولاً: مفهوم التجوال الحزبي والمفاهيم المرتبطة به

يناقش هذا المحور مفهوم التجوال الحزبي Party switching والمفاهيم المرتبطة به مثل مفهومي الانشقاق الحزبي Party split والالتزام الحزبي Party discipline، مع عرض العناصر المشتركة في تلك المفاهيم، وذلك على النحو التالي:

١. مفهوم التجوال الحزبي:

تعددت الاتجاهات العلمية في محاولة بناء اتجاهات نظرية لدراسة التجوال الحزبي، ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة كلاً من Aldrich and Bianco الصادرة عام ١٩٩٢ والتي تقدم مقاربة نظرية لتفسير التجوال الحزبي، حيث تفترض الدراسة أن السياسيين ينتمون إلى الحزب الذي يذيد من فائدتهم المتوقعة للحد الأقصى[٥]. ويسير في ذات الاتجاه كلاً من Kreuzer and Pettai في دراستهما المقدمة للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام ٢٠٠٣ حول نفس الظاهرة في الديمقراطيات الجديدة في مرحلة ما بعد الشيوعية، وتفترض الدراسة أن الفوائد التي يتوقعها الأعضاء هي التي تدفعهم إلى تغيير انتمائهم الحزبي[٦]. بينما افترض Desposato في دراسته الصادرة عام

2006، حول ظاهرة التجوال الحزبي لأعضاء البرلمان في البرازيل، أن التجوال الحزبي يتوقف على حجم التكلفة التي تقع على الأعضاء وتؤثر على مستقبل حياتهم السياسية بالسلب أو الإيجاب(٧).

ويتفق هؤلاء الباحثون على أن الفوائد المتوقع الحصول عليها أو التكلفة المحتمل تأثيرها على المستقبل السياسي للأعضاء الذين يغيرون انتمائهم الحزبي قد تدفعهم للتخلي عن توجهاتهم الإيديولوجية سواء في الديمقراطيات القديمة أو الجديدة ولكنها تزداد في الديمقراطيات الجديدة التي تكون فيها الخطوط الفاصلة بين البرامج الحزبية غامضة وغير واضحة.

ويتضح من خلال اجتهادات الباحثين في دراسة هذه الظاهرة أن مفهوم التجوال الحزبي يشير إلى انتقال العضو من الحزب (س) إلى الحزب (ص) بهدف تعظيم فوائده وتأمين مستقبله السياسي، وهو المفهوم الذي استخدمته الدراسات الميدانية في مجتمعات مختلفة سواء كانت ديمقراطيات قديمة أو جديدة(٨)، وينطبق ذلك على أعضاء الحزب وخاصة ممثليه في المجالس النيابية. ويقصد بمفهوم التجوال الحزبي في هذه الدراسة انتقال أعضاء الأحزاب الممثلين داخل المجالس النيابية أي الذين حققوا نجاحًا في الانتخابات وأصبحوا ممثلين عن الناخبين إلى أحزاب أخرى سواء خلال فترة عمل المجلس أو في نهايته والاستعداد لانتخابات جديدة.

٢. مفهوم الانشقاق الحزبي:

برز مفهوم الانشقاق الحزبي في إطار دراسة التنظيمات الحزبية وخاصة مع تفسير ظاهرة الانقسامات داخل الأحزاب السياسية بمعنى انقسام الحزب إلى فصائل داخلية متصارعة فيما بينها. ويشير مفهوم الانشقاق الحزبي إلى خروج فصيل من الحزب الذي ينتمي إليه، والانضمام إلى حزب آخر، أو تأسيس حزب جديد، ويكون الانشقاق نتيجة قرار فصيل بالابتعاد أو الانفصال عن الحزب(٩).

ومع تطور الاهتمام الأكاديمي بدراسة الانشقاقات الحزبية، ميز الباحثون بين مستويين للانشقاق: الأول، الانشقاق الفردي أو الانشقاق المحدود بمعنى انشقاق عضو أو مجموعة أعضاء من الحزب على المستوى المركزي، أو من هيئته البرلمانية، دون أن يكون له تأثير على هياكل الحزب التنظيمية سواء على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو تنظيماته الأخرى. والثاني، الانشقاق الجماعي أو الانشقاق واسع النطاق بمعنى انشقاق قيادة أو عدد محدود من القيادات على المستوى المركزي ويترتب عليه انشقاقات من المؤيدين والأنصار لهم على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو المقاطعات أو المستويات التنظيمية الأخرى، مثلما حدث في الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان، حيث انشق عدد من قياداته وعدد من أنصاره في المقاطعات اليابانية عام ١٩٩٨ ليشكلوا الحزب الديمقراطي الياباني(١٠).

إضافة إلى ذلك يشير الباحثون إلى مسارات للانشقاق الحزبي والتي تأخذ عدة صور منها انشقاق عضو وانضمامه لحزب قائم، ومنها انشقاق عضو وتأسيسه حزبًا جديدًا ويرتبط ذلك بقيادة ذات نفوذ، ومنها انشقاق فصيل أي مجموعة فرعية والانضمام لحزب قائم وهذا ما قام به فصيل المتحد الليبرالي الديمقراطي حيث خرج من الحزب الديمقراطي الليبرالي في كوريا الجنوبية وانضم إلى حزب الشعب الجديد(١١). ومنها انشقاق فصيل من حزب قائم وتأسيس حزب جديد وهو ما حدث في خروج الجناح الديمقراطي الاشتراكي من الحزب الاشتراكي الياباني وتأسيسه لحزب جديد وهو "الحزب الديمقراطي الاشتراكي"(١٢)، ومنها انشقاق فصائل من أحزاب مختلفة وتأسيسها لحزب جديد ويقصد بذلك أن ينشق فصيل (ف١) من حزب (ح١) وانشقاق فصيل (ف٢) من حزب (ح٢) وتأسيس الفصيلين المنشقين (ف١) و(ف٢) لحزب جديد. بعبارة أخرى، اتجاه الفصائل المنشقة من أحزاب مختلفة لتأسيس حزب جديد(١٣).

٣. الالتزام الحزبي

يعد مفهوم الالتزام الحزبي من المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين في مجال دراسة الأحزاب السياسية وخاصة في الدراسات التي عالجت قضية التماسك الحزبي. ففي عام ١٩٥٠، ناقشت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية تقريرًا بعنوان "التحرك نحو نظام حزبي مسؤول" لتقديم مقاربة لحل أزمة الانقسامات الداخلية التي شهدها الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة الأمريكية (الجمهوري والديمقراطي). واعتبر التقرير أن النتيجة المباشرة للانقسامات الداخلية في الأحزاب وضعف التماسك الحزبي هي ضعف الأمة الأمريكية، وفسر التقرير ذلك بأنه عند وصول أحد الحزبين للسلطة يكون غير قادر على تجهيز أعضائه بشكل متماسك ومنظم في السلطتين التشريعية والتنفيذية وغير قادر على تنفيذ برامجه وغير قادر على مواجهة المشاكل الكبرى التي تواجهها الحكومة نظرًا لانشغاله بالانقسامات الداخلية، واعتبر التقرير أن النظام الحزبي المسؤول هو الذي يملك ما يكفي من التماسك والالتزام الداخلي(١٤).

ويشير مفهوم الالتزام الحزبي إلى الانصياع لخط الحزب وقواعده وقوانينه بما يعزز من وحدته وتماسكه، ويتحقق هذا الانصياع من خلال الالتزام بتنفيذ أنشطة الحزب وبرنامجه، ودعم مشاريع القوانين التي يقدمها لتحقيق النتائج التشريعية المرجوة على نحو يؤدي إلى مستويات عالية من التماسك الداخلي.

وفي إطار اهتمام الباحثين بموضوع الالتزام الحزبي، فقد اعتمد البعض في تفسيره للعناصر المتحكمة في التزام الأعضاء بالخط السياسي لأحزابهم على عوامل مؤسسية تتمثل في شكل النظام الانتخابي. ففي النظم السياسية التي تأخذ بالنظام الانتخابي الذي يعتمد على المرشحين مثل النظام الأغلبي (الانتخاب بطريقة فردية) تشهد ضعفًا في الالتزام الحزبي، بينما التي تأخذ بالنظام الانتخابي الذي يعتمد على الأحزاب مثل النظام النسبي (القائمة النسبية) تشهد مستويات عالية من الالتزام الحزبي، كما أن شكل القائمة النسبية يتحكم في مستوى الالتزام الحزبي.

على سبيل المثال، في الأرجنتين يتم العمل بنظام القائمة النسبية المغلقة ويتحكم زعماء الأحزاب في ترتيب وضع المرشحين داخل القائمة ولا يكون أمام المرشح سوى الانصياع لقواعد الحزب على نحو يجعل الانتخابات تتمحور حول الحزب أكثر من الشخص مما يولد التزامًا حزبيًا أكبر. بينما في البرازيل يتم العمل بنظام القائمة النسبية المفتوحة، حيث يتم انتخاب كل مرشح بناءً على أصواته التي يحصل عليها من الناخبين، ويعتمد المرشحون على حملاتهم الانتخابية الخاصة أكثر من الحزب مما قد يدفعهم إلى عدم الالتزام بالخط السياسي للحزب وفي ذات الوقت لا يكون لقادة الحزب نفوذ كبير على النواب لتحقيق الالتزام الحزبي(١٥).

وذهب البعض الثاني في تفسيره للالتزام الحزبي إلى اتباع قادة الحزب آلية الزبائنية مع أعضاء المجالس النيابية من خلال تبادل المنافع معهم في أشكال مختلفة مثل المساهمة في الحملات الانتخابية والتعيين في مناصب داخل المجلس كرؤساء ومقررين لجان مما يزيد من مركزية السلطة داخل الحزب والهيمنة على التنظيم الحزبي ولا يكون أمام النواب سوى الانصياع للقيادة الحزبية مما يؤدي إلى درجة عالية من مستويات الالتزام الحزبي(١٦).

ويشير العرض السابق لمفاهيم التجوال الحزبي والانشقاق الحزبي والالتزام الحزبي إلى وجود عدة عوامل متقاربة ومؤثرة في حدوث هذه الظواهر منها ما يتعلق بالطموح السياسي للعضو وتطلعه لمزيد من المكاسب مثل الدعم الانتخابي أو الحصول على مناصب أعلى داخل المجلس، ومنها ما يتعلق بالخلافات الإيديولوجية التي قد تتعارض مع قناعات العضو مما يؤدي إلى انقسام في المواقف السياسية، ومنها ما يتعلق بالنظام الانتخابي خاصة التي قد تؤدي إلى عدم ترجيح فرص نجاح العضو، ومنها ما يتعلق بالصراعات الداخلية للحزب بشكل يضعف من تنظيمه وتماسكه الداخلي ويزيد من فرص التجوال والانشقاق وعدم الالتزام بقواعد وتوجيهات الحزب.

ثانيًا: ظاهرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة والجديدة

تكشف البحوث الميدانية أن ظاهرة التجوال الحزبي من الظواهر المنتشرة على نطاق واسع في النظم السياسية سواء كانت في الديمقراطيات القديمة أو الجديدة، ولها عواقبها السياسية داخل الأحزاب أو المجالس النيابية وقد يمتد تأثيرها إلى السلطة التنفيذية لاسيما عندما تؤدي حالة انتقال المشرعين لأحزاب أخرى إلى تغيير شكل الأغلبية البرلمانية. وفي هذا السياق سيتم مناقشة هذه الظاهرة في مجتمعات مختلفة وذلك على النحو التالي.

١. التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة

يحظى موضوع التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام نظرًا للتداعيات السياسية التي تؤديها هذه الظاهرة وتغييرها لموازين القوى السياسية داخل النظام السياسي. ويبرز ذلك بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا واليابان وأستراليا وغيرها.

ففي **الولايات المتحدة الأمريكية**، شهدت العديد من حالات التجوال الحزبي لأعضاء الكونجرس ولم تقتصر الظاهرة في الكونجرس على المستوى الفيدرالي وإنما امتدت إلى برلمان الولايات. وقد شهدت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٤ نحو ٢٢٢ حالة انتقال للأعضاء بين الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي(١٧).

وتحظى عملية الانتقال الحزبي للمشرعين باهتمام كبير في الولايات المتحدة نظرًا لتداعياتها السياسية الخطيرة، فقد أدت عملية التجوال الحزبي للمشرعين في العديد من المرات إلى تحولات كبيرة كان من شأنها انتقال الأغلبية من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي. فعلى سبيل المثال عندما قام السيناتور واين موريس من ولاية أوريجون بالانتقال من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٤ وصوت لصالح الديمقراطيين كان سببًا في انتقال الأغلبية من الحزب الجمهوري للحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس وكانت الأصوات منقسمة بالتساوي بين الحزبين إلا أن صوت واين موريس رجح الأغلبية لصالح الديمقراطيين. وحديثًا، اتخذ السيناتور الأمريكي جيمس جيفوردز قراره بالانسحاب من الحزب الجمهوري والجلوس كعضو مستقل في عام ٢٠٠١ ثم تأييده للديمقراطيين وكان له تداعياته السياسية ليصبح الحزب الجمهوري في مرتبة الأقلية في مجلس الشيوخ وحرَّم الرئيس المنتخب آنذاك جورج بوش من أن يكون لديه كونجرس جمهوري موحد صاحب أغلبية، بسبب خلافاته مع إدارة بوش وسياساته.

كما تكررت ظاهرة التجوال الحزبي على مستوى برلمان الولايات عدة مرات وترتب عليها انتقال الأغلبية من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي في ولايات كارولينا الشمالية عام ٢٠٠٣، وجورجيا عام ٢٠٠٢، وكارولينا الشمالية مرة ثانية عام ٢٠٠١، وكنتاكي عام ١٩٩٩، وفيرجينيا عام ١٩٩٨، وتينيسى عام ١٩٩٥، وفي كارولينا الجنوبية عام ١٩٩٤، وفي بنسلفانيا عام ١٩٩٢(١٨).

وتكشف البيانات أن ظاهرة التجوال الحزبي كانت في أغلبها تتم من الحزب الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي. وتفسر البحوث ظاهرة التجوال الحزبي في الولايات المتحدة بسبب اعتبارات إيديولوجية بحتة، على وجه التحديد، فاختلاف الأعضاء تجاه بعض القضايا السياسية ومشروعات القوانين وقبول مقترحات ووجهة نظر العضو بشكل فاتر من قبل حزبه يدفعه إلى التخلي عنه والانتقال للحزب الأخر(١٩). بينما تتراجع معدلات انتقال الأعضاء من الحزب الديمقراطي إلى الجمهوري بسبب ارتفاع درجة الالتزام الحزبي وتجذر الهوية الحزبية للأعضاء وتبلور ميولهم الحزبية. إذ تشير إحدى المقابلات مع أحد الأعضاء الديمقراطيين إلى أن التنشئة الاجتماعية والسياسية للأعضاء لها تأثير كبير على الهوية الحزبية ومسيرتهم المهنية والتي تفرض عليهم التزامًا حزبيًا يدفعهم بعدم تغيير انتمائهم الحزبي، حيث يقول السيناتور زيل ميلر عن الحزب الديمقراطي في حديث له عن التزامه الحزبي أنه لم يتصور نفسه أن يكون غير ديمقراطي في إشارة إلى حزبه، ويقول أيضًا أنه ولد ديمقراطيًا وتزوج ديمقراطية وتم توريث الولاء الحزبي في عائلته من جيل إلى جيل وأن تغيير انتمائه الحزبي ليس بالأمر البسيط لأن الحزب بالنسبة له أشبه بالجينات الوراثية التي لا يمكن تغييرها(٢٠).

ونظراً لتكرار ظاهرة التجوال الحزبي في العديد من الولايات، اتجه البعض من الولايات إلى تقييد الظاهرة من خلال سن تشريعات تحظر الانتقال من حزب إلى أخر أو تفرض عقوبات على العضو، ففي ولايتي كانساس وفيرجينيا تم إصدار تشريعات تقيد عملية التجوال الحزبي للأعضاء وكان من شأنها حرمان الأعضاء المنتقلون من أحزابهم التي ترشحوا عليها من أية مزايا داخل لجانهم إضافة إلى عدم تغيير الوزن النسبي للأحزاب داخل اللجان أو داخل مجلس شيوخ الولاية، وذلك بهدف إضعاف تأثير عملية الانتقال على التفاعلات السياسية داخل المجلس(٢١).

وفي **اليابان**، شهد الحزب الديمقراطي الياباني الحاكم في عام ٢٠١٢ انتقال نحو ٩٢ من أصل ٣٠٨ من أعضائه بمجلس النواب وانضمامهم إلى أحزاب جديدة، وقد أدى هذا التجوال إلى فقدان الحزب للأغلبية البرلمانية، وترتب على ذلك صعود الحزب الديمقراطي الليبرالي إلى السلطة. وتوالى تراجع الحزب الديمقراطي في الانتخابات التالية خاصة في أعوام 2017 و2024، وبعد أن كان نظام الحزبين يتطور بشكل مطرد في البلاد إلا أنه بفعل حالة التجوال الحزبي للنواب أدى إلى انهيار نظام الحزبين، وعادت اليابان إلى هيمنة الحزب الليبرالي(٢٢).

وتشير البحوث إلى أن الحكومة القائمة بقيادة الحزب الديمقراطي عام ٢٠١٢ كانت تشهد تراجعًا شعبيًا إلى حد كبير وكان استقرارها في الأمد البعيد موضع تساؤل، وهي الظروف التي دفعت العديد من النواب إلى التفكير في التجوال الحزبي. كما تشير البحوث أيضًا إلى أن اليابان تمتلك ثروة من البيانات حول التفضيلات الفردية للسياسيين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي مما يجعلها حالة مثالية لفحص تفضيلات الساسة وسلوك التجوال الحزبي بشكل مباشر. ويرتبط ذلك بشكل النظام الانتخابي الذي أسهم بشكل كبير في حالة التجوال الحزبي، حيث تأخذ اليابان بنظام "الصوت الواحد غير قابل للتحول" وهو النظام الذي يستخدم في الدوائر الانتخابية التي تمتلك أكثر من مقعد واحد، ويقوم الناخب بمنح صوت واحد لمرشح واحد ضمن الدائرة الانتخابية، ثم يتم احتساب النتيجة بأعلى الأصوات التي حصل عليها المرشحين. فعلى سبيل المثال إذا كان للدائرة ثلاثة مقاعد، يتم منح هذه المقاعد للمرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات. وتشير التحليلات إلى أن حالة التجوال الحزبي في اليابان كانت بفعل نظامها الانتخابي الذي أسهم في قيام الناخبين بالإدلاء بأصواتهم لصالح مرشحهم المفضل، ومع تراجع شعبية الحزب الديمقراطي الياباني دفعت النواب إلى الانتقال لأحزاب أخرى استجابة لتفضيلات ناخبيهم(٢٣).

كما تشير التحليلات إلى أن تركيبة الحزب الديمقراطي الياباني أسهمت في حدوث حالة التجوال لأعضائه، لكون هذا الحزب تَشكَّل من عدة أحزاب يسارية ووسطية، وأثبت نفسه كبديل للحزب الديمقراطي الليبرالي، وعزز مكانته بشكل كامل بزعامة إيتشيرو أوزاوا في عام ٢٠٠٣. وفي ذات الوقت كان الحزب بعيدًا كل البعد عن كونه حزبًا متماسكًا أيديولوجيًا، حيث اختلف الأعضاء حول مجموعة من السياسات البارزة، بما في ذلك السياسة الضريبية، ودور الجيش، والإصلاحات الاجتماعية مثل توفير حماية أكبر للنساء العاملات وغيرها من القضايا وبسبب عجزه عن حل

هذه الخلافات السياسية أدى إلى حدوث شلل تشريعي انعكس ذلك في تراجع شعبيته خلال فترة حكمه[٢٤]. وأصبح المسرح مُهيأ لانهيار الحزب من ناحية ووفر الشروط الموضوعية للتجوال الحزبي من ناحية أخرى.

وفي **كندا**، تشير البحوث إلى أن الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ حتى عام ٢٠١١ شهد مجلس العموم الكندي قيام نحو ١٢٥ نائبًا بتغيير انتمائهم الحزبي والانتقال لأحزاب أخرى غير أحزابهم الأصلية. ويكشف تحليل بيانات الأعضاء الذين انتقلوا إلى أحزاب أخرى أن الطموح السياسي كان المحرك الأساسي لقراراتهم وفقًا لاعتبارات الفوائد من المنصب، وأيضًا وفقًا للاعتبارات الانتخابية ورد فعل ناخبيهم. فتجوال الأعضاء بين الأحزاب كان بمثابة أداة تستخدم من قبل بعض الأعضاء بشكل انتقائي لتحقيق طموحهم السياسي.

وتركز التحليلات على ثلاثة عوامل رئيسية تفسر انتقال الأعضاء من أحزابهم لأحزاب أخرى في كندا؛ الأول، يشير إلى انتقال الأعضاء لعوامل تتعلق بالخلافات الإيديولوجية، حيث قام عدد من أعضاء مجلس النواب الكندي بالانتقال لأحزاب أخرى بسبب عدم توافق أفكارهم ورؤيتهم مع أحزابهم في قضايا سياسية معينة مثل سياسة التجنيد الإجباري وبعض السياسات الضريبية والجمركية. والثاني يتصل بعوامل تتعلق بالطموح السياسي والأمان الانتخابي حيث يدرك العضو الذي يقدم على عملية الانتقال لحزب أخر أن فوائد الانتقال تفوق التكاليف المترتبة على بقائه في حزبه الأصلي، فيحدث الانتقال عندما يتم توفير هذه الفوائد من قبل قيادة الحزب الجديد من خلال تقديم المزيد من الامتيازات والموارد للأعضاء المحتملين للتحول. والثالث يرتبط بعوامل تتعلق بالمكاسب الشخصية التي يحصل عليها العضو الذي يقوم بالانتقال إلى حزب أخر، فانتقل بعض أعضاء حزب المحافظين إلى الحزب الليبرالي الحاكم للاستفادة من المزايا الحكومية كما حصل البعض منهم على مناصب في الوزارة[٢٥]. وفي هذا السياق، توضح البحوث أن انتقال الأعضاء بين الأحزاب في مجلس العموم الكندي، تتعلق في أغلبها بأسباب غير انتهازية بينما ترتبط في أغلبها بقضايا فكرية وخلافات مع الحزب الأصلي في الأعمال التشريعية أكثر منها لأسباب انتهازية أو مصلحية، وذلك خوفًا من أن ينظر إليهم ناخبيهم بأنهم يخونوهم من أجل المكاسب الانتخابية دون النظر لمصالحهم ومطالبهم في الدائرة الانتخابية[٢٦].

وفي **بريطانيا**، تشير قواعد البيانات المتاحة على موقع مكتبة مجلس العموم البريطاني إلى أن ما يقرب من ٢٠٧ عضو بمجلس العموم انتقل من حزبه الأصلي إلى حزب أخر أو بقائه مستقلاً خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى عام ٢٠١٩، ونظرًا لتكرار الظاهرة يشير موقع مكتبة المجلس إلى أن القائمة التي أدرجها بشأن النواب الذين غيروا انتمائهم الحزبي ليست نهائية وإنما تتضمن ما تم الحصول عليه من بيانات[٢٧].

وقد تبين أن ظاهرة التجوال الحزبي في بريطانيا لم تقتصر على الحزبين الكبيرين وهما حزب المحافظين وحزب العمال إنما طالت الأحزاب الصغيرة مثل حزب الخضر والحزب الديمقراطي الليبرالي وحزب الاستقلال. وتشير

التحليلات إلى أن تلك الظاهرة ترتبط بأسباب إيديولوجية تتمثل في عدم انسجام الأعضاء بسياسات الحزب وقيمه فيميلون بطبيعة الحال إلى ترك الحزب والانضمام لحزب أخر، وبأسباب تتعلق بالخلافات الداخلية مع زعامة الحزب وقادته لتغييرهم مسار العمل المتفق عليها من قبل. وفي هذا الصدد تشير البحوث إلى أن الأعضاء الأكثر تطرفًا إيديولوجيًا هم الأكثر تغييرًا لانتمائهم الحزبي(٢٨).

وإضافة إلى النماذج التي تم الإشارة إليها بشأن ظاهرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا واليابان، تشير البحوث إلى أن تلك الظاهرة عرفتها غالبية الديمقراطيات الغربية. ففي إيطاليا قام نحو ٢٥٪ من أعضاء مجلس النواب بتغيير انتماءاتهم الحزبية خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠. وفي إسبانيا قام نحو ٩٧ عضواً من التشريعيين بتغيير انتماءاتهم الحزبية وانضمامهم إلى أحزاب أخرى خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٠. وفي استراليا قام نحو ١١٤ عضوًا بمجلسي النواب والشيوخ بتغيير انتماءاتهم الحزبية خلال الفترة من ١٩٠١ حتى عام ٢٠٠٣(٢٩).

٢. التجوال الحزبي في الديمقراطيات الجديدة

إذا كانت البحوث الميدانية تكشف عن وجود ظاهرة التجوال الحزبي بشكل واضح في الديمقراطيات القديمة فإنها تنتشر بشكل واسع النطاق في الديمقراطيات الجديدة، ويمكن عرض نماذج في مجتمعات مختلفة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ودول أوروبا الشرقية والبلدان العربية.

فتُعدّ **البرازيل** من بين أعلى مُعدّلات التجوال الحزبي في العالم، حيث يصف بعض الباحثين عملية التجوال الحزبي في البرازيل بأنها مُزمنة ودائمة، فلا توجد دورة تشريعية إلا وتشهد عملية تجوال للأعضاء بين الأحزاب. فعلى سبيل المثال خلال الدورة التشريعية التاسعة والأربعين للبرلمان الممتدة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤ سُجّلت ٢٦٢ حالة تجوال للأعضاء بين الأحزاب، وهي ظاهرة متكررة في النظام السياسي البرازيلي، فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٦٤ تجاوزت عملية التجوال الحزبي للأعضاء نسبة ٥٠٪ من أعضاء الكونجرس الوطني.

وتشير التحليلات إلى أن الإطار القانوني أسهم بشكل كبير في تضخم ظاهرة التجوال الحزبي حيث لا توجد محظورات قانونية على تغيير الانتماء الحزبي للأعضاء، كما أسهم أسلوب إعادة ترشيح شاغلي المناصب التنفيذية في الانتخابات عملية التجوال، فالتصويت يتم لهم بشكل شخصي وليس حزبي مما يعني أن المتجولين يمكنهم اصطحاب ناخبيهم معهم نتيجة تراجع الهوية الحزبية وضعف التماسك الحزبي في البرازيل ويدعم من ذلك السمات الفريدة للنظام البرازيلي التي توفر منافع ومكاسب من عضوية الحزب غير خاضعة للرقابة، مما يُولد نظامًا حزبيًا مرنًا يسمح بعملية التجوال طالما كان الحزب قادرًا على تقديم دعم مادي يرجح من فرص فوز مرشحه الجديد. يضاف إلى ذلك، حرص الأعضاء على الانتقال من حزبهم إلى الأحزاب الحاكمة أو الائتلافات الحاكمة لما توفره العضوية من

فوائد عديدة تترجم في الوصول إلى مناصب وزارية عند التفاوض مع السلطة التنفيذية، كما تتيح لهم الوصول إلى موارد الدولة من خلال انخراطهم في مشروعات في مجال العقارات والبنية التحتية وتوفير فرص عمل في الجهاز البيروقراطي للعاملين في حملاتهم الانتخابية(٣٠).

كما شهدت العديد من دول **أوروبا الشرقية** ظاهرة التجوال الحزبي خاصة في فترة التحول الديمقراطي التي شهدتها في مرحلة ما بعد الشيوعية وكانت الأحزاب لا تستطيع توفير فرص إعادة انتخاب نوابها أو تقديم مزايا تزيد من فرص نجاحهم مرة أخرى مما أسهم في عملية تجوال الأعضاء بين الأحزاب. وتشير الاحصائيات إلى أن أغلب الأحزاب في رومانيا والتشيك شهدت تجوال لأعضائها بين الأحزاب بلغت ٦٧٪ وفي بولندا بلغت نحو ٩٢٪. وتفسر البحوث هذه الظاهرة بأن الأحزاب كانت في طور المؤسسية والاختلافات الإيديولوجية اتسمت بالغموض ولا تملك الأحزاب تسميات إيديولوجية واضحة ومميزة، وأسهم ذلك في قيام الساسة بالترويج لمصالحهم وتغيير أحزابهم دون أن يواجهوا أية تكاليف إيديولوجية.

وفي أفريقيا خاصة في الدول الأخذة في التحول الديمقراطي تبرز ظاهرة التجوال الحزبي للمشرعين. **ففي زامبيا** التي شهدت تناوب سلمي للسلطة منذ التحرير السياسي في عام ١٩٩١ وهو الوقت الذي شهد إلغاء نظام الحزب الواحد وإلغاء القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب، تمحورت التفاعلات السياسية حول حزبين هما الحركة الديمقراطية متعددة الأحزاب وحزب الاستقلال الوطني المتحد، إلا أن هذا النظام لم يدم طويلاً مع ظهور أحزاب جديدة.

ومنذ بداية الفترة المشار إليها وحتى عام ٢٠١٦ شهدت زامبيا العديد من حالات التجوال الحزبي للمشرعين والتي كانت سببًا في ظهور أحزاب جديدة مثل حزب الجبهة الوطنية، وحزب الوحدة الوطنية للتنمية والحركة الديمقراطية الشعبية وغيرها من الأحزاب الصغيرة. ففي انتخابات ١٩٩٦ انتقل ما يقرب من ٢٧ عضوًا من أحزابهم إلى أحزاب أخرى، وفي انتخابات ٢٠٠٦ انتقل ما يقرب من ٣٣ عضوًا من أحزابهم إلى أحزاب جديدة، وفي انتخابات ٢٠١٦ انتقل ما يقرب من ٧١ عضوًا من أحزابهم إلى أحزاب جديدة(٣١).

وتشير البحوث إلى تعدد دوافع المشرعين للتجوال الحزبي في زامبيا منها على سبيل المثال ما يتعلق برغبة الأعضاء في الانتقال للأحزاب التي تقدم حوافز شخصية للمنتقلين إليها، أي ضمان تبني الحزب له كمرشح وتقديم الدعم المالي له أثناء الحملة الانتخابية ويرتبط ذلك بالأحزاب ذات الشعبية الكبيرة التي تضمن النجاح للمرشح وتعبئة الناخبين من خلال الهياكل الشعبية للحزب، ومنها ما يرتبط بوعود الأحزاب للمنتقلين إليها خاصة الزعامات المحلية وقادة الأحياء الذين يتمتعون بالروابط الاجتماعية اللازمة لتعبئة أعداد كبيرة من الناخبين، وازداد هذا التأثير في زامبيا مع غياب الهويات الحزبية المستقرة والتأثير الإيديولوجي واعتماد الانتخابات على الروابط الشخصية للمرشحين مع

وسطاء آخرين لتعزيز مصداقية وعودهم خلال الحملات الانتخابية، ويصل الأمر إلى استقطاب المشرعين الأثرياء من خلال تقديم الأحزاب وعود لهم بتعيينات ما بعد الانتخابات، مثل الحقائب الوزارية. ومثل هذه الدوافع أسهمت في ظاهرة التجوال الحزبي في زامبيا[٣٢].

وفي جنوب أفريقيا، تشهد عملية تجوال حزبي بشكل كبير ومتواتر، وتكشف البيانات التي حصل عليها الباحث حول ظاهرة التجوال الحزبي أن تلك الظاهرة متجذرة في الهيئات التشريعية على المستوى المحلي، حيث قام ٥٢٦ عضوًا بتغيير أحزابهم بعد انتخابات عام ٢٠٠٢. وقام ٤٥٩ عضوًا بتغيير أحزابهم بعد انتخابات عام ٢٠٠٤، وقد وصفتها المصادر الإعلامية بجنوب أفريقيا بأنها أشبه بلعبة الكراسي الموسيقية التشريعية. وكانت تتم هذه الظاهرة لصالح الأحزاب الكبيرة وخاصة حزب المؤتمر الوطني.

وقد دفع تزايد معدل الظاهرة قيام المشرعين بتصميم قوانين من شأنها الحد من عملية التجوال الحزبي، فنصّ القانون على عدم جواز تغيير الانتماء الحزبي لأي عضو إلا إذا كان التغيير يُمثل ١٠٪ على الأقل من عدد مقاعد الحزب الذي يغادره. وهكذا، كانت الأحزاب الكبيرة في الهيئات التشريعية الكبرى مثل المجلس التشريعي الوطني والمجالس التشريعية الإقليمية بمنأى تمامًا عن فقدان أعضائها. في المقابل، كان بإمكان عضو في حزب لديه عشرة أعضاء أو أقل تغيير انتمائه من جانب واحد. فالنواب الذين يجلسون في أحزاب تضم ١٠ أعضاء أو أقل يكونون أكثر عرضة لتغيير الانتماء الحزبي من النواب الذين يجلسون في أحزاب تضم ١١ عضوًا أو أكثر.

وتشير التحليلات إلى أن المتغير الرئيسي الذي يتحكم في عملية التجوال الحزبي هو حجم الحزب، فعندما يمتلك أحد الأحزاب أغلبية مهيمنة، يزيد من قابلية تغيير الانتماء الحزبي للأعضاء من الأحزاب الصغيرة للأحزاب الكبيرة نظرًا للحوافز التي يحصل عليها العضو من انضمامه لحزب الأغلبية. والمتغير الثاني المتمثل في السياق القانوني الفريد لجنوب أفريقيا، والمتمثل فيما يمكن تسميته بعتبه تغيير الانتماء الحزبي التي تنشأ عن "قاعدة العشرة بالمائة" التي تحكم عملية التجوال بين الأحزاب كما سبق الإشارة، فيمكن للنواب المنتمين إلى أحزاب تضم عشرة أعضاء أو أقل تغيير الانتماء الحزبي بشكل أحادي، ومن المرجح أن يكونوا أكثر ميلاً إلى ذلك من غيرهم[٣٣].

وبالنسبة للبلدان العربية لم تكن بعيدة عن ظاهرة التجوال الحزبي، ففي **المغرب** على سبيل المثال، تشير البيانات إلى تفاقم هذه الظاهرة، فخلال الفترة ما بين عام ١٩٩٧ و٢٠٠٧ شهدت التجربة البرلمانية نحو ٢٠٢ حالة تغيير للانتماء الحزبي وصفها الباحثون بأنها كانت أخطر المراحل التي شهدت تجوالاً سياسيًا للنواب وكادت أن تقضى على مصداقية المؤسسة التشريعية في المغرب. وقد برز هذا التخوف في خطاب الملك الحسن الثاني آنذاك خلال كلمته الافتتاحية للدورة البرلمانية حيث قال "أرجو منكم بإلحاح حضرات النواب والمستشارين بعد ما يتم انتخاب

رئيس ومكتب المجلسين أن لا تنتقلوا من فريق إلى فريق ومن مجموعة إلى مجموعة، فإذا كان حق التنقل حقًا مضمونًا بالدستور فمثل هذا العمل بين الفرق البرلمانية من شأنه أن يشتت عاجلاً أو قريبًا كيانات الأحزاب السياسية الموجودة في البرلمان كيفما كانت وكيفما سُميت، ولا أخطر على الديمقراطية من الإفراط في الديمقراطية"[٣٤].

ومن اللافت للنظر في تجربة التجوال الحزبي في المغرب، أنه وصل الأمر ببعض النواب بتغيير انتمائهم الحزبي أكثر من مرة، فبعض النواب غيروا انتمائهم ثلاثة مرات والبعض الثاني غير انتمائه نحو ستة مرات[٣٥]. كما شهدت العديد من البلدان العربية مثل الجزائر وتونس ظاهرة التجوال الحزبي خاصة في فترة عمل البرلمان. ففي الجزائر على سبيل المثال، بلغ عدد النواب الذي غيروا انتمائهم الحزبي خلال الفصل التشريعي ٢٠٠٧-٢٠١٢ نحو ٦٢ عضوًا، وخلال الفصل التشريعي ٢٠١٢-٢٠١٧ نحو ٤٨ عضوًا[٣٦]. أضف إلى ذلك شهدت مصر العديد من حالات التجوال الحزبي وهو ما سيتم مناقشته بالتفصيل في المحور الثالث.

ويتضح من خلال عرض ظاهرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة والجديدة خمس ملاحظات؛ الملاحظة الأولى أن وتيرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات الجديدة أسرع بكثير منها في الديمقراطيات القديمة، ويعزى ذلك إلى الضعف المؤسسي للأحزاب وغياب المنافسة البرامجية. والملاحظة الثانية أن العامل الإيديولوجي في الديمقراطيات القديمة له تأثير كبير في التماسك الحزبي والاستثناء هو أن التغييرات التي تطرأ في المواقف السياسية للحزب قد تدفع احتمالية حدوث التجوال الحزبي ولا يرتبط بدافع إعادة الانتخاب أو الحصول على مزايا مادية أو مناصب تنفيذية أو مزايا داخل لجان المجلس مما يجعل معدل التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة أقل من الديمقراطيات الجديدة. والملاحظة الثالثة أن حجم الحزب في الديمقراطيات الجديدة يسهم في عملية التجوال الحزبي، فعندما يتوقع العضو الحصول على مزايا من انضمامه للأحزاب الحاكمة أو الائتلافات الحاكمة يرجح من فرص انتقاله للحزب الكبير. والملاحظة الرابعة أن المزايا التي تقدمها الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة والتي تزيد من فرص إعادة المرشحين وحصولهم على مناصب وتعظيم مكاسبهم تزيد من احتمالية التجوال الحزبي، ولا يجد الساسة غضاضة في الانتقال إلى حزب جديد نظرًا لأن الانتخابات لا تعتمد على التصنيفات الإيديولوجية الواضحة بقدر ما تعتمد على التصويت الشخصي، بينما في الديمقراطيات القديمة يكون الأمر مكلفًا. والملاحظة الخامسة أن الأنظمة الانتخابية التي تشجع المرشحين على تعزيز التصويت الشخصي تزيد من احتمالية تجوال الأعضاء بين الأحزاب بخلاف الأنظمة الانتخابية التي تشجع على التصويت الحزبي وعلى بناء تحالفات حزبية وليست شخصية، فضلاً عن السياق القانوني الذي قد لا يحظر انتقال الأعضاء بين الأحزاب.

ثالثًا: تفسير ظاهرة التجوال بين الأحزاب المصرية

يتناول هذا المحور تفسير ظاهرة التجوال الحزبي في مصر، حيث يستعرض الجزء الأول خبرة التجوال الحزبي خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة (٢٠١١-٢٠٢٥). فمع نهاية نظام مبارك وتخليه عن السلطة في فبراير من عام ٢٠١١ وحل الحزب الوطني الديمقراطي في إبريل من نفس العام، حدث تغيرًا كبيرًا في الخريطة الحزبية، وتأسست العديد من الأحزاب بالإضافة إلى الأحزاب التي كانت قائمة ليزيد عددها عن مائة حزب، وقد شهدت هذه الفترة العديد من حالات التجوال الحزبي. ثم يناقش الجزء الثاني العوامل التي أسهمت في تشجيع أعضاء الأحزاب ونوابهم على التجوال من حزب إلى أخر.

١. خبرة التجوال الحزبي في مصر

يدرس هذا الجزء ظاهرة التجوال الحزبي خلال فترة الخمس عشر سنة الأخيرة لأحزاب التيار التقليدي والتيار الليبرالي والتيار اليساري وكذا الأحزاب الموصوفة بالدينية، بهدف الوقوف على واقع تلك الظاهرة، وذلك على النحو التالي:

أ. التجوال بين أحزاب التيار التقليدي:

تشمل أحزاب هذا التيار على الأحزاب التي انتمى أغلب قادتها للحزب الوطني، وهي أحزاب الحركة الوطنية، ومصر بلدي، والشعب الجمهوري، والمؤتمر، والحرية وكان من أبرز سمات أحزاب هذا التيار، عدم استكمال بنائها التنظيمي وضعف تماسكها الداخلي.

فشهد **حزب الحركة الوطنية** العديد من حالات التجوال الحزبي لأعضائه[٣٧]، فضلاً عن توجه عدد من أعضاء الهيئة العليا لتأسيس أحزاب جديدة، كان بينها حزب المستقبل والذي شغل مؤسسه منصب عضو الهيئة العليا بالحركة الوطنية[٣٨]. إلى جانب ذلك، شهد الحزب استقالات جماعية على المستوى الإقليمي لأمناء اللجان النوعية في محافظات القاهرة والغربية ودمياط وأسيوط وسوهاج والإسماعلية، وأعلنوا انضمامهم لأحزاب أخرى. واتسعت دائرة التجوال من حزب الحركة الوطنية إلى الأحزاب الأخرى مع قرب فتح باب الترشح لانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٥.

أما بالنسبة **لحزب مصر بلدي**، فاتسم الحزب منذ نشأته بضعف هيكله التنظيمي وبضعف التماسك الداخلي بين أعضائه، وكانت انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٥ كاشفة عن ذلك، حيث لم يستقر الحزب على تحالف واحد، فبعد أن كان أحد مؤسسي تحالف الجبهة المصرية، وشهد تجوالاً لعدد من أعضائه على القوائم الأخرى، فترشح رئيس الحزب على قائمة "الجبهة المصرية وتيار الاستقلال"، وترشح نائب رئيس الحزب على قائمة "في حب مصر" مستقلاً. وتشير البيانات إلى أن حالات التجوال بين الحزب والأحزاب الأخرى برزت بشكل واضح في فترة انتخابات مجلس النواب المشار إليها.

كما شهد **حزب المؤتمر** العديد من حالات التجوال الحزبي نتيجة الأزمات الداخلية والخلافات السياسية بين القيادات والتي كشفت عن نفسها وأصبحت حديث وسائل الإعلام خاصة في شهر مايو من عام ٢٠١٥ عندما تصاعدت الأزمة بين رئيس الحزب من جانب، ونائبيه من جانب أخر[٣٩]، وانتهت بانتقال النائبين لحزب الحرية الذي تأسس عام ٢٠١١[٤٠].

ب. أحزاب التيار الليبرالي:

يشمل هذا التيار على أحزاب، الوفد الجديد، والمصريين الأحرار، والدستور، ويلاحظ أن هذا التيار يجمع بين أحزاب قديمة من أبرزها الوفد، وجديدة تأسست عقب الثورة مثل المصريين الأحرار والدستور. وكانت ظاهرة التجوال الحزبي سمة مميزة لهذه الأحزاب ووصل الأمر إلى قيام أحد أعضاء حزب الوفد بعد أن تم إعلان ترشحه على قوائم الحزب في انتخابات ٢٠١٥ بترك الحزب والانتقال إلى حزب المصريين الأحرار وذلك قبل أيام من غلق باب الترشح للانتخابات[٤١].

فعلى سبيل المثال، شهد حزب **الوفد الجديد** العديد من حالات التجوال الحزبي لأعضائه، خاصة من الأعضاء الذين لم يتمكنوا من خوض الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ على قوائم الحزب، ثم ترشحوا في انتخابات مجلس الشيوخ على قوائم أحزاب أخرى[٤٢].

أما بالنسبة لحزب **المصريين الأحرار**، فكان الحزب الأعلى تمثيلاً داخل مجلس النواب عام ٢٠١٥، وتصدر المشهد إعلاميًا، إلا أن التنظيم الداخلي لم يكن مستقرًا، فشهد العديد من حالات التجوال الحزبي على أكثر من مستوى، فمن ناحية انتقل عدد من أعضائه في أمانات المحافظات إلى أحزاب أخرى مثل حزب مستقبل وطن والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، ومن ناحية ثانية قام أغلب ممثلي الحزب في مجلس النواب والبالغ عدد ٦٤ عضوًا بالانتقال

إلى حزب مستقبل وطن، حيث تشير البيانات إلى أن عدد نواب المصريين الأحرار الذين انتقلوا إلى حزب مستقبل وطن عام ٢٠١٨ بلغ نحو ٥١ نائب بنسبة ٨٠٪ من ممثلي الحزب داخل مجلس النواب(٤٣).

وبالنسبة لحزب **الدستور**، فلم تحسم الديمقراطية الداخلية الصراعات التي نشبت مبكرًا بين قيادته، فعلى الرغم من أن الحزب شهد انتخابات داخلية وأصبحت الدكتورة هالة شكر الله رئيسه له، وهي أول امرأة تصبح رئيسًا لحزب سياسي في مصر، إلا أن قرار مجلس الحكماء بإحالة رئيسة الحزب إلى التحقيق وإلغاء القرارات الصادرة عنها، لاسيما المتعلقة بتحديد موعد الانتخابات الداخلية، أدى إلى انقسام الحزب إلى أجنحة ما بين تأييد أحقية شكرالله في تحديد موعد الانتخابات، وأخرى ترى أن هذا الاختصاص من أحقية مجلس الحكماء(٤٤).

وببلوغ الصراعات حدتها توالت الاستقالات من الحزب وانتقال بعض أعضائه لأحزاب أخرى وأصبح التجوال من حزب الدستور إلى الأحزاب الأخرى وسيلة لحل الصراعات الداخلية، ولا غرابة مما تضمنه بيان استقالة رئيسة الحزب، إذ تقول في بيان الاستقالة "... وصلوا إلى حلقة مفرغة من الخلافات والتعقيدات التى قد تطول ما يهدد مسيرة الحزب وقدرته على الفعل بصورة واضحة"(٤٥).

ج. أحزاب التيار اليساري:

ويضم هذا التيار أحزاب العربي الديمقراطي الناصري، والتجمع، والكرامة، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وتتسم هذه الأحزاب بضعف وجودها التنظيمي، وبافتقادها للموارد المالية. كما أتسم أداء أحزاب هذا التيار في انتخابات مجلس النواب بالضعف، فلم يتمكن مرشحيها من تحقيق نجاحات مقارنة بمرشحي أحزاب التيارات الأخرى، فحصل حزب المصري الديمقراطي على ٤ مقاعد في الانتخابات البرلمانية مقارنة بانتخابات ٢٠١١/ ٢٠١٢ التي حصل فيها على ١٦ مقعدًا. وحصل الحزب العربي الديمقراطي الناصري على مقعد واحد، أما أحزاب الكرامة والتجمع والتحالف الشعبي الاشتراكي لم تتمكن من الفوز بأي مقعد انتخابي(٤٦).

وتعد الشللية والصراعات الداخلية سمة غالبة على سلوك هذه التنظيمات، وأصبح التجوال الحزبي تصرفًا ملازمًا للأجنحة المتصارعة للانتقال بين الأحزاب، فانتقل بعض الأعضاء من الحزب العربي الديمقراطي الناصري إلى حزب الكرامة، كما انتقل بعض أعضاء حزب التجمع إلى حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

أما بالنسبة للحزب **المصري الديمقراطي الاجتماعي** الذي تصنفه بعض الاتجاهات بأنه ينتمي لتيار اليسار الجديد(٤٧)، وأصبح من الأحزاب الجديدة المتصدرة للمشهد الإعلامي خاصة بعد تأسيسه عام ٢٠١١، شهد العديد من

حالات التجوال الحزبي خاصة من أنصار التيار الليبرالي داخل الحزب وانضمامهم لحزب المصريين الأحرار، ويعزى ذلك إلى الصراعات الداخلية وتعدد الاتجاهات الفكرية داخله، نتيجة عدم وضوح الإيديولوجية والمرجعية الفكرية للحزب، حيث احتدم الخلاف بين اتجاهين أحدهما يتبنى إيديولوجية اليسار، واتجاهًا أخر تبنى فكر يسار الوسط، بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية. وتزايدت حالة التجوال لأعضاء الحزب عام ٢٠١٤ وانتقال أغلبهم إلى حزب المصريين الأحرار(٤٨).

د. الأحزاب الموصوفة بالدينية:

ومن هذه الأحزاب حزب النور السلفي، الذي أيد نظام ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وشارك في خارطة المستقبل، واستطاع الحزب الحفاظ على وجوده السياسي بعد ٣٠ يونيو على الرغم مما تعرض له من انتقادات. واتبع الحزب استراتيجية لتجاوز أزمة الانشقاقات التي تعرض لها منذ يناير ويونيو ٢٠١٣ وكذلك انتقادات الأحزاب المدنية والدينية له، وتمثلت استراتيجيته لاسيما مع قرب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ في التصالح مع بعض المنشقين عليه. ويمكن تفسير قبول الحزب بعودة المنشقين، لما لمسه من تحد واضح له من قبل الأحزاب المدنية ودعمها لحملة "لا للأحزاب الدينية" التي ذاع انتشارها في عام ٢٠١٥(٤٩)، وأصبح السبيل أمامه هو قبول عودة كوادره المنشقة والتي يعتقد أنها تمثل له رصيدًا في الانتخابات.

وكان من تجليات الأزمة التي واجهها حزب النور اهتزاز شعبيته، فجاء في مرتبة متدنية من بين الأحزاب التي حققت نجاحات في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٥، حيث حصل على ١١ مقعدًا من بين ٢٢٤ مرشحًا على دوائر الفردي والقوائم، وفي انتخابات ٢٠٢٠ حصل الحزب على ٧ مقاعد منتخبة بالنظام الفردي. وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهها حزب النور إلا أن الباحث لم يتمكن من رصد عدد كبير من حالات التجوال الحزبي لأعضائه إلا حالة واحدة شهدها الحزب لأحد أعضائه الذي ترشح على قوائم الحزب في انتخابات ٢٠١١، ثم ترشح مستقلاً في انتخابات ٢٠١٥، وترشح على قوائم حزب مستقبل وطن في انتخابات ٢٠٢٠، وتمكن من الفوز في الانتخابات الثلاثة(٥٠).

ويتضح من خلال العرض السابق لظاهرة التجوال الحزبي في مصر، أن تلك الظاهرة تكاد تكون من السمات اللصيقة بالأحزاب السياسية المصرية بتوجهاتها المختلفة، وهذا ما شهدته أحزاب التيار التقليدي وأحزاب التيار الليبرالي وأحزاب التيار اليساري على النحو سالف الإشارة. ويدل ذلك على حالة الضعف المؤسسي والتنظيمي للأحزاب، ويدل

أيضًا على أن المرشحون في الانتخابات عادة ما يعتمدون على نفوذهم الشخصي وخيوط اتصالاتهم أكثر من اعتمادهم على الأحزاب.

٢. اتجاهات تفسير ظاهرة التجوال الحزبي

يدرس هذا الجزء من الدراسة اتجاهات تفسير ظاهرة التجول الحزبي في مصر، وقد اعتمد البحث في دراسته لتلك الظاهرة على الأعضاء الفائزين في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٥ بمحافظتي أسيوط وسوهاج كما سبق الإشارة سلفًا في مقدمة الدراسة. وتكشف البيانات المتاحة على الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات أن إجمالي عدد الفائزين على المقاعد المنتخبة بطريقة فردية – وليس المنتخبة على نظام القوائم المطلقة المغلقة – بلغ ٤٢ عضوًا، من بينهم ٢٢ عضوًا ينتمون لمحافظة سوهاج و٢٠ عضوًا ينتمون لمحافظة أسيوط[٥١].

وتم مقارنة الانتماء السياسي للأعضاء الفائزين في انتخابات ٢٠١٥ بانتمائهم السياسي في انتخابات ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، قام الباحث بتفريغ البيانات المنشورة على موقع الهيئة الوطنية للانتخابات للمرشحين في عام ٢٠١٥ والفائزين منهم متضمنة البيانات الخاصة بالمرشح والدائرة الانتخابية والانتماء السياسي وتم مقارنتها بالبيانات ذاتها في انتخابات عام ٢٠٢٠، كما تم مراجعة السيرة الذاتية الخاصة بهم وخاصة المتعلقة بخلفياتهم السياسية.

وتشير البيانات إلى أنه من بين ٤٢ عضوًا حققوا نجاحًا في انتخابات ٢٠١٥ ترشح منهم مرة ثانية في انتخابات ٢٠٢٠ نحو ٢٥ عضوًا، كان من بينهم ٧ أعضاء – منهم ٥ مستقلين و٢ حزبيين– احتفظوا بانتمائهم السياسي الذي ترشحوا عليه في انتخابات ٢٠١٥، بينما قام نحو ١٨ عضوًا بتغيير انتمائهم السياسي– منهم ١٢ مستقلًا و٦ حزبيين– أي نحو ٧٢٪ من الأعضاء الذين ترشحوا مرة ثانية في انتخابات ٢٠٢٠ غيروا انتمائهم السياسي، وقد حقق من بينهم ١١ نجاحًا في هذه الانتخابات وكان من بينهم ٧ أعضاء ترشحوا بذات الطريقة الفردية التي ترشحوا عليها في انتخابات ٢٠١٥، و٤ أعضاء ترشحوا على القوائم المطلقة المغلقة بدلاً من الترشح على الدوائر الفردية التي سبق وأن ترشحوا عليها في انتخابات ٢٠١٥.

ومنذ عام ٢٠١٨، أي قبل نهاية الفصل التشريعي المنتخب في عام ٢٠١٥، نشرت وسائل الإعلام والصحافة قيام نحو ١١ عضوًا من بين ١٢ عضوًا الفائزين في انتخابات ٢٠٢٠ بتجوالهم من أحزابهم التي ترشحوا عليها في انتخابات ٢٠١٥ إلى أحزاب أخرى، ويؤكد ذلك مشاركتهم في الأنشطة الحزبية للأحزاب التي انتقلوا إليها خلال تلك الفترة.

وفي هذا السياق، يسعى الباحث إلى تفسير ظاهرة التجوال الحزبي بالاستناد إلى البيانات المشار إليها، والسيرة الذاتية الخاصة بالأعضاء، والقواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية ومجلس النواب، وواقع التنظيمات الحزبية، وذلك من خلال عدة اتجاهات أسهمت في تشجيع الأعضاء على التفكير في التجوال الحزبي، وذلك على النحو التالي:

أ. غياب القواعد المؤسسية التي تحد من التجوال الحزبي

تكشف الدراسات أن القواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية تؤثر على الطريقة التي يجذب بها قادة الأحزاب السياسيين المتجولين استراتيجيًا، فحال وجود تشريعات تحد من التجوال الحزبي تعقد عملية التجوال السياسي للأعضاء الحزبيين، والعكس صحيح، فعندما تغيب مثل هذه التشريعات يصبح الطريق سهلاً أمام السياسيين للتجوال بين الأحزاب(٥٢).

وعلى الرغم من أن قانون مجلس النواب المصري رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ نص في مادته السادسة على أنه "يُشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس النواب أن يظلوا محتفظين بالصفة التي تم انتخابهم على أساسها، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة، أو إذا غَيَّر العضو انتماءه الحزبي المنتخب عنه أو أصبح مستقلاً، أو صار المستقل حزبياً؛ أُسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس"(٥٣). إلا أن هذه المادة ثار الجدل بشأنها لاسيما مع إعلان وسائل الإعلام والصحافة في شهر مايو من عام ٢٠١٨ انضمام مجموعة من أعضاء مجلس النواب المنتمين للحزب الحاصل على المركز الأول وهو حزب المصريين الأحرار بالإضافة إلى عدد من المستقلين إلى الحزب الحاصل على المركز الثاني وهو حزب مستقبل وطن ليصبح صاحب الأكثرية في البرلمان.

وفي سياق هذا الجدل، ذهب اتجاه إلى أن تغيير الانتماء الحزبي الذي انتخب على أساسه العضو، يؤدي إلى إسقاط العضوية، وذهب اتجاه أخر بأن الأصل العام هو عدم جواز إسقاط العضوية إلا في حالات ثلاث وهي فقدان الثقة والاعتبار، أو فقدان أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، أو الإخلال بواجبات العضوية، ويجادل هذه الاتجاه بأنه النص التشريعي الذي يسقط عضوية من يغير انتماءه الحزبي ليس له ظهير دستوري ويتساءل ماذا لو غير ما يزيد عن ثلثي أعضاء المجلس انتمائهم الحزبي وكيف سيتم تطبيق هذه المادة عمليًا وهل سيقبل ثلثي أعضاء المجلس سياسيًا التصويت على إسقاط عضويتهم؟ ويعتبر هذا الاتجاه أن المادة زائدة قانونية من صنع المشرع(٥٤).

بيد أنه عمليًا وسياسيًا استحالة استخدام عقوبات على المتجولين حزبيًا في برلمان ٢٠١٥، على نحو يسهم في تقييد ظاهرة التجوال الحزبي لأعضاء المجلس النواب، فلم يتقدم ثلثي الأعضاء بالتصويت على إسقاط عضوية الذين غيروا انتمائهم الحزبي وكأن تسميتهم على اسم الحزب المستضيف مثَّلت حماية لهم من أية عقوبة داخل

المجلس. ولا غرابة في هذا لاسيما عندما يزداد حجم الحوافز السياسية المقدمة للمتجولين حزبيًا، وهو ما انعكس في إعادة ترشيح أغلب الأعضاء المتحولين في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢٠ على قوائم الحزب المستضيف. فتشير البيانات في محافظتي أسيوط وسوهاج إلى أن ١١ عضوًا حققوا نجاحًا في انتخابات ٢٠٢٠ بعد تغيير انتمائهم الحزبي للحزب المستضيف، حيث حصل ٤ أعضاء على مزايا انتخابية تتمثل في ترشيحهم على القوائم المغلقة المطلقة، وحصل ٧ أعضاء على دعم في الدوائر الفردية من قبل الحزب المستضيف.

إلى جانب ذلك، لم يمثل النظام الانتخابي عائقًا أمام توجه الأعضاء للتجوال بين الأحزاب في انتخابات ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى أن النظام الانتخابي المعمول به يسهم في تشجيع الأعضاء على تنمية التصويت الشخصي وليس الحزبي، فالنظام الانتخابي سواء في انتخابات ٢٠١٥ أو في انتخابات ٢٠٢٠ أقرب إلى النظام الأغلبي الذي يشجع على التصويت للأشخاص وليس الأحزاب على الرغم من وجود ٤ قوائم انتخابية، وذلك لكونها قوائم مغلقة مطلقة وهي الأقرب إلى النظام الانتخابي الأغلبي وليس النسبي.

ب. ضعف الروابط التنظيمية للأحزاب

يثير موضوع الراوبط التنظيمية للأحزاب وعلاقته بالتجوال الحزبي عدة أسئلة تتصل بمدى استكمال الأحزاب لهياكلها وبنائها التنظيمي، ومدى التماسك الداخلي ووحدة الحزب، ومدى ازدياد دور الأشخاص على حساب التنظيم الحزبي.

ففيما يتعلق بالهياكل التنظيمية، تكشف الممارسة الحزبية عن سمة لصيقة بالأحزاب المصرية وهي ضعف بنائها التنظيمي وغياب قواعدها الشعبية على المستوى المحلي، فضلاً عن تركز أنشطتها في العاصمة وندرتها في المحافظات. ومؤدى هذا أن الأحزاب أصبحت غير قادرة على عملية الحشد والتعبئة على الرغم من عراقة التجربة الحزبية التي تصل نشأتها لفترة تزيد على قرن من الزمان، وتصل تعدديتها بعد مرحلة التنظيم السياسي الواحد لفترة تقترب من نصف قرن. وكان من شأن ضعف الهياكل التنظيمية للأحزاب وغياب أجنحتها من الشباب والمرأة والفلاحين والعمال ومن الفئات الاجتماعية التي يُفترض أن تُمثلها التأثير على صورة النخبة الحزبية وجعل قادتها أشبه بجنرالات بلا جنود مما أفقد قدرة قادتها على تمثيل مصالح الناس وكسب ثقتهم وتضامنهم، وقد أدى هذا الوضع إلى قدرة أعضاء الأحزاب على المناورة وتغيير المواقف والتجوال بين الأحزاب، وكان هذا السلوك واضحًا لدى أعضاء الأحزاب في المحافظتين محل الدراسة، وهو ما انعكس في تجوال الأعضاء بين الأحزاب في انتخابات ٢٠١٥ و٢٠٢٠، بل وصل الأمر إلى ترشح أحد الأعضاء على قوائم ثلاثة أحزاب في انتخابات ٢٠١١ وانتخابات ٢٠١٥ وانتخابات ٢٠٢٠ كما سبق الإشارة.

وفيما يتصل بالتماسك الداخلي ووحدة الحزب، فتكشف الممارسة عن ضعف الانتماء الحزبي وتكرار ظاهرة تجوال أعضاء الأحزاب ونوابهم في البرلمان بين التنظيمات السياسية المختلفة. وقد رصد د. صفي الدين خربوش بعض حالات تلك الظاهرة في تحليل له بعنوان "الأحزاب السياسية المصرية والدائرة المفرغة"، حيث يشير إلى إحدى الحالات التي انتقل فيها قيادى من أحد الأحزاب الكبيرة بعد أن كان منافسًا بقوة على رئاسة حزبه الأصلي ليشغل منصبًا في حزب أخر – الذي أصبح حزب الأغلبية –. وإلى حالة ثانية، انتقل ممثل الهيئة البرلمانية لأحد الأحزاب – والذي كان الحزب الأول في برلمان ٢٠١٥ – إلى حزب الأغلبية في برلمان ٢٠٢٠. وإلى حالة ثالثة، عندما تم الإعلان عن تأسيس حزب جديد قبل نهاية الفصل التشريعي لبرلمان ٢٠٢٠ واستعدادًا لانتخابات ٢٠٢٥ عددًا لا بأس به من قيادات ونواب الأحزاب ومن بينها أعضاء ونواب حزب الأغلبية في برلمان ٢٠٢٠[٥٥].

وفيما يتعلق بازدياد دور الأشخاص على حساب التنظيم الحزبي، فإن النتيجة الموضوعية لضعف الهياكل التنظيمية للأحزاب وضعف الانتماء الحزبي للأعضاء والنواب واعتماد الأحزاب على شخص أو مجموعة أشخاص في تمويل الأنشطة والفاعليات السياسية والحملات الانتخابية هي ازدياد دور الأشخاص وذلك لعدم وجود تنظيم يحاسبها، ويؤكد ذلك فرضية أنه كلما كان الحزب ضعيفًا كلما زادت احتمالية انتقال الأعضاء منه إلى الحزب الذي يعتقد أنه يحقق مصالحه. إذ تشير بيانات الأعضاء المتجولين بين الأحزاب في محافظتي أسيوط وسوهاج إلى حقيقة ضعف الروابط التنظيمية للأحزاب على مستوى هياكلها وبنائها التنظيمي وتماسكها الداخلي، واعتماد الأعضاء في الانتخابات على نفوذهم الشخصي أكثر من الأحزاب التي ترشحوا على قوائمها وذلك لإدراكهم بعدم جدواها في دعمهم في العملية الانتخابية.

ج. ضعف الروابط الأيديولوجية للأحزاب

يعد من السمات المميزة للأحزاب المصرية التشابه الكبير بين توجهاتها وبرامجها من ناحية، ويصعب معها تمييز المواطنين لتصوراتها حول دور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية، بيد أن التحالفات الانتخابية التي تمت خلال الفترة المشار إليها لم تعكس الانسجام أو التقارب بين توجهات القوى السياسية المتحالفة، ويدل على ذلك أنه في الانتخابات التي أجريت خلال العشر سنوات الأخيرة (٢٠١١-٢٠١٢) وفق نظام انتخابي – من المفترض نظريًا أنه يشجع على تمثيل الأحزاب – يجمع بين القائمة النسبية لثلثي المقاعد والنظام الفردي لثلث المقاعد، شهدت تحالفات متناقضة، فكان من المدهش على سبيل المثال أن تحالف الكتلة المصرية ضم أحزاب لها توجهات ليبرالية مثل المصريين الأحرار وأحزاب لها توجهات يسارية مثل التجمع والمصري الديمقراطي الاجتماعي. وهكذا، كلما كانت خريطة التحالفات غامضة وغير واضحة كلما زاد من احتمالية تجوال العضو بين الأحزاب.

وفي هذا الصدد، أسجل ما توصلت إليه الدراسات التي تناولت ظاهرة التجوال الحزبي في الديمقراطيات القديمة، وهو أن التمايز الأيديولوجي بين الأحزاب يسهم في فرض قيود على تفكير الأعضاء في التجوال الحزبي، باعتبار أن إقدام العضو على هذه الخطوة من المرجح أن يؤدي إلى خسائر وتكاليف كبيرة له، حيث تتضاءل فرصه في الفوز في الانتخابات نتيجة تغيير انتمائه الحزبي الذي قد يسبب إزعاج للمؤيدين المحتملين، وذلك لكون الأحزاب في هذه المجتمعات ينظر إليها على أنها مجموعة من الأفراد ذوي التفكير المتقارب أو المتماثل، ومعبرين عن مصالح اجتماعية معينة، ويسعون إلى تعزيز أجندتهم والحصول على مواقع تشريعية لتنفيذ أيديولوجيتهم، وأن تغيير انتمائهم الحزبي يُمثل عدم اعتراف بمصالح المؤيدين المحتملين(٥٦). بينما الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة غير مرتبة على أساس مجموعة راسخة من المواقف الأيديولوجية، وهو ما يسهم في تشجيع الأعضاء على التجوال بين الأحزاب.

وفي مصر، نتيجة افتقار الأحزاب للروابط الأيديولوجية أصبح التجوال بين الأحزاب غير مكلف من الناحية السياسية ولا يسبب ازعاجًا لأنصار المتحولين حزبيًا. فتشير بيانات المتحولين حزبيًا في محافظتي أسيوط وسوهاج إلى أن بعضهم ترشح في انتخابات عام ٢٠١٥ على قوائم أحزاب توصف بأنها ليبرالية مثل حزبي المصريين الأحرار والوفد، وتشير السيرة الذاتية الخاصة بهؤلاء الأعضاء أنهم كانوا ينتموا في فترات سابقة إلى أحزاب توصف بأنها تنتمي لتيار يسار الوسط، وفي انتخابات عام ٢٠٢٠ ترشحوا على قوائم أحزاب توصف بأنها تنتمي لتيار الوسط. أضف إلى ذلك أن بعض المرشحين في انتخابات ٢٠١٥ ترشحوا على قوائم أحزاب تنتمي لتيار اليسار وفي انتخابات ٢٠٢٠ ترشحوا على قوائم أحزاب تنتمي لتيار الوسط. ومن الملفت للانتباه أن أحد المرشحين في انتخابات ٢٠١٥ ترشح بصفة مستقل – وسبق له الترشح في انتخابات ٢٠١١ على قوائم حزب ينتمي لتيار الإسلام السياسي وهو حزب النور – وفي انتخابات ٢٠٢٠ ترشح على قوائم حزب مستقبل وطن(٥٧).

ويتضح مما سبق أن ظاهرة التجوال الحزبي للأعضاء في محافظتي أسيوط وسوهاج، كانت نتيجة الاعتماد على الاعتبارات الشخصية والتصويت الشخصي وليس اعتمادًا على الاعتبارات الحزبية أو الأيديولوجية، وأن الانتقال من حزب إلى أخر خلال فترات قصيرة لا يمثل قيودًا على المرشح في الانتخابات، لكون الناخبين يدعمون الساسة على أساس معرفتهم للمرشح بصورة شخصية وليس على أساس استخدام الصور النمطية الحزبية لاستنتاج مواقف المرشحين بشأن القضايا المختلفة في مجال السياسات الاقتصادية المتمثلة في مستويات الضرائب والموازنات الحكومية وأساليب زيادة الإيرادات العامة أو السياسات الاجتماعية المتمثلة في التعلم والرعاية الصحة والحماية الاجتماعية. ومن ثم لا يجد المرشح في مصر بصفة عامة غضاضة في التجوال بين الأحزاب المختلفة في توجهاتها السياسية نظريًا، بل يعتقد في أن التجوال بين الأحزاب يزيد من فرصه السياسية في الفوز في الانتخابات.

د. الطموح ورغبة الاستمرار في العمل السياسي تحت أي مظلة

إن الافتراض السائد منذ أمد بعيد والذي لا جدال فيه في دراسات السياسة هو أن الساسة طموحون. وفي عمله الرائد الصادر للمرة الأولى عام ١٩٦٦ بعنوان "الطموح والسياسة: المهن السياسية في الولايات المتحدة" حدد شليزنجر ثلاثة أنواع من الطموح؛ الطموح المستقر الدائم ويشير إلى تطلع السياسي للاستمرار في الاحتفاظ بموقعه، أي أن عضو مجلس النواب الذي لديه طموح ثابت يسعى إلى إعادة انتخابه للموقع الذي يشغله حاليًا. والطموح العابر ويشير إلى عدم تطلع السياسي لمواصلة شغل منصبه ورغبته في إنهاء ولايته والانسحاب من الحياة العامة. والطموح المتطور ويشير إلى تطلع السياسي للترشح على مناصب أكثر هيبة وأعلى من التي يشغلها[٥٨]. إلى جانب ذلك يضيف الباحثان هيرك ومور نوعًا رابعًا من الطموح السياسي، وهو الطموح داخل المؤسسة والذي يشير إلى رغبة السياسي إلى شغل منصب أعلى داخل مؤسسته الرحالية، مثل عضو مجلس النواب الذي يتطلع أن يكون رئيسًا للجنة أو رئيسًا للمجلس[٥٩].

ويعد الطموح عنصرًا أساسيًا في فهم ظاهرة التجوال الحزبي سواء لأعضاء الأحزاب أو نوابهم في البرلمان لأن الفرضية الرئيسية في الطموح السياسي حسب شليزنجر هو أن السياسيون يتصرفون اليوم وفقًا لما يأملونه في الغد. فالمنصب يعد هدفًا في حد ذاته وهو ما يفرض على السياسيين –خاصة الذين يشغلون مناصب منتخبة – أعباء كثيرة في مقدمتها العمل على الاستمرار في صدارة المشهد السياسي والمشاركة في الأنشطة والفاعليات السياسية داخل دوائرهم الانتخابية بشكل يلفت الانتباه لهم من قبل الناخبين الذي هم بطبيعة الحال لا يريديون التصويت لأشخاص غير متواصلين معهم كما لا يريديون إهدار أصواتهم لأحزاب فرصها ضئيلة أو معدومة. والواقع يشير إلى أن السياسيين لا يستطيعون تغيير أنفسهم، ولكنهم قادرون على تحسين فرص إعادة انتخابهم بتغيير الأحزاب التي ينتمون إليها.

وفي مصر، ليس مفاجأة أن يقوم عدد كبير من السياسيين بتغيير انتمائهم الحزبي والتجوال بين الأحزاب بتوجهاتها المختلفة، فمن يتتبع سلوك عدد من أعضاء مجلس النواب يتضح له رغبة الكثير منهم في الاستمرار في العمل السياسي تحت أي مظلة حزبية وذلك لضمان إعادة انتخابهم أو الحصول على أي مناصب سياسية. وتشير السيرة الذاتية والخلفية السياسية للمرشحين في انتخابات مجلس النواب في محافظتي أسيوط وسوهاج إلى أن بعضهم لديه طموح ثابت يتمثل في الاستمرار بمناصبهم ومقاعدهم في البرلمان لأسباب يتصل بعضها بالحفاظ على المكانة الاجتماعية ويرتبط بعضها الثاني بحماية المصالح الاقتصادية ويتعلق بعضها الثالث بعوامل ثقافية داعمة للأشخاص المرشحين المنحدرين من أسر نيابية والذين يعتمدون على رأسمالهم الاجتماعي. وإلى أن البعض الثاني لديهم طموح

أعلى داخل المؤسسة التشريعية حيث يسعون إلى الترشح لمناصب أعلى داخل البرلمان فمنهم من كان عضوًا في برلمان ٢٠١٥ ثم أصبح في برلمان ٢٠٢٠ وكيلاً ثم رئيسًا للجان النوعية داخل مجلس النواب.

وبصفة عامة، يزايد سلوك التجوال الحزبي مع استمرار حالة ضعف التطور المؤسسي للأحزاب المصرية التي ينظر إليها السياسيون باعتبارها وسيلة لتأمين وتعزيز المكاسب الانتخابية فقط، وبمجرد اعتقادهم أن احتمالات إعادة انتخابهم منخفضة سرعان ما يتحولون إلى حزب يعزز فرص إعادة انتخابهم.

خاتمة:

هدفت الدراسة إلى مناقشة ظاهرة التجوال الحزبي في مصر وتقديم تفسيرات لها، وتوصلت إلى أن النصوص التشريعية الواردة في قانون مجلس النواب المصري رغم الاعتقاد أنها تُعقد من عملية التجوال السياسي لأعضاء المجلس إلا أنها واقعيًا لم تكن رادعة لمنع التجوال الحزبي، بل كان الطريق سهلاً أمام الأعضاء نحو تغيير انتمائهم الحزبي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النظام الانتخابي الأغلبي (الانتخاب بطريقة فردية) وبين التجوال الحزبي، فالنظام الانتخابي الذي تم العمل به خلال فترة الدراسة أسهم بشكل كبير في التجوال السياسي للأعضاء لاسيما في الحالات التي أتاحت فيها الأحزاب المستضيفة للمتجولين فرصًا لترشيحهم وتقديم الدعم لهم سواء المرشحين على المقاعد الفردية أو على نظام القوائم المغلقة المطلقة.

وأثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الضعف التنظيمي للأحزاب والتجوال الحزبي، فلم يتعرض أي من المتجولين حزبيًا لمحاسبة من قبل تنظيمهم السياسي، ويعزى ذلك أحيانًا إلى افتقار الأحزاب لقواعد شعبية تفرض قيودًا على الأعضاء الذين يفكرون في التجوال الحزبي، وأحيانًا ثانية إلى ازدياد دور الأعضاء المتجولين على حساب التنظيم الحزبي واعتقادهم بأن نفوذهم أقوى من الحزب والانتقال منه لن يمثل تهديدًا لمصالحه، وأحيانًا ثالثة إلى شعور الأعضاء المتجولين بالأمان السياسي واعتقادهم بوجود حماية لهم من قبل الحزب المستضيف والذي يمثل الأغلبية في ذات الوقت، مما يجعل توقيع عقوبة عليهم أو التصويت بإسقاط عضويتهم عملية معقدة.

كما كشفت الدراسة أن الطموح السياسي لأعضاء البرلمان كان عاملاً مشجعًا للتجوال الحزبي، خاصة مع رغبة الأعضاء في الاستمرار في العمل السياسي تحت أية مظلة حزبية، وهو ما يشير إلى حرص بعض الأعضاء على اتخاذ قرارهم بتغيير انتمائهم الحزبي في الوقت الذي أسهم الحزب المستضيف في تأمين مكاسبهم الانتخابية وتحقيق طموحهم السياسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمايز الأيديولوجي بين الأحزاب اتسم بالغموض فضلاً عن غياب الخطوط الفاصلة بين برامج الأحزاب مما أسهم في تشجيع الأعضاء على التجوال الحزبي، ويدل على ذلك ترشح بعض الأعضاء في

انتخابات ٢٠١٥ على أحزاب تنتمي للتيار الليبرالي وأصبحوا أعضاءً في مجلس النواب، وفي انتخابات ٢٠٢٠ ترشحوا على قوائم أحزاب تنتمي لتيار الوسط، وهو ما يعكس خلو البيئة الانتخابية من أية انقسامات إيديولوجية واضحة تدفع الأعضاء بالارتباط والتمسك بأحزابهم.

وأفرزت الدراسة محددًا مهمًا من محددات التجوال الحزبي وهو حجم الحزب، فاتجه أغلب الأعضاء المتجولين نحو الحزب الأكبر والمتصدر للمشهد السياسي، وهو ما يدل على أن حجم الحزب كان من العوامل التي أسهمت في تشجيع الأعضاء على التجوال الحزبي، كما أظهرت الدراسة مسألة مهمة تتعلق بتوقيت الظاهرة، وهي أنها لا ترتبط بفترة الانتخابات فقط، وإنما قد تحدث أثناء انعقاد البرلمان، حيث تشير البيانات إلى أن عملية التجوال الحزبي ظهرت في منتصف فترة انعقاد الفصل التشريعي الأول وبالتحديد عام ٢٠١٨ وهي الفترة التي شهدت حالة فك وتركيب لبعض الكيانات السياسية، كما ظهرت في مرحلة انتخابات ٢٠٢٠ المؤدية للفصل التشريعي الثاني.

وإذا كان هذا العمل ركز على فجوة بحثية في مجال الأحزاب السياسية وبالذات الدراسات الخاصة بالأحزاب المصرية، فإنه يفتح الباب أمام الباحثين لإجراء مزيد من البحوث حول تأثير ظاهرة التجوال السياسي على استقرار النظام الحزبي وعلى العملية التشريعية، فضلاً عن تقديم تفسيرات وتصورات جديدة بشأن تلك الظاهرة وعما إذا كانت تمثل مصدرًا للمنافسة بين الأحزاب أم مصدرًا لاهتزاز الثقة في الأحزاب وإزعاج الناخبين.

الهوامش:

[1]- See: Pippa Norris, **Passages to Power: Legislative Recruitment in Advanced Democracies** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), Robert A. Dahl, **Polyarchy: Participation and Opposition** (New Haven: Yale University Press, 1971)

[2]- Scott Desposato, "Parties for rent? Ambition, ideology, and party switching in Brazil's chamber of deputies", **American Journal of Political Science**, Vol 50, No 1 (January: 2006), Pp: 62–80.

[3]- John H. Aldrich and William T. Bianco, "A game-theoretic model of party affiliation of candidates and office holders", **Mathematical and Computer Modelling**, Vol. 16, No 8–9, (August–September: 1992), Pp 103-116.

[٤] –يستخدم الباحث تعبير التجوال أو الانتقال الحزبي كمترادفين.

[5]- John H. Aldrich and William T. Bianco, "A game-theoretic model of party affiliation of candidates and office holders", **Op.Cit**, Pp 104-107.

[6]- Marcus Kreuzer and Velio Pettai, "The Calculus of Party Affiliation in PostCommunist Democracies: Party Switching, Fusions, Fissions and the Institutionalization of Party Systems", Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, August 2003, Pp 28-31.

[7]- Scott Desposato, "Parties for rent? Ambition, ideology, and party switching in Brazil's chamber of deputies", **Op.Cit**, Pp: 65-68.

[8]- Andreas Bengtson, "The Morality of Party Switching", **Journal of Applied Philosophy**, Vol. 39, No. 4, (August: 2022), Pp ٦١٨.

[9]- Andra Ceron, "Intra- Party Politics and System Factional Conflict, Cooperation and Fission Within Italian Parties", (PhD diss, Universty of Milano, Milano, 2010-2011), P 180-182.

[١٠]– محمود عزت عبد الحافظ السيد، "دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية دراسة حالة اليابان"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١٠٩– ١١٠.

[11]- Kyungmee Park, "Party Mergers and Splits in New Democracies: The Case of South Korea (1987–2007)", **Government and Opposition**, Vol. 45, No. 4, (2010), P540.

[١٢] – محمود عزت عبد الحافظ، دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية: دراسة حالة اليابان، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٨.

[١٣] – للمزيد انظر باللغة العربية، حازم عمر، تقديم علىّ الدين هلال، **الانشقاقات الحزبية ومستقبل الديمقراطية في مصر ١٩٧٧–٢٠١٣** (القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٧)، ص ص ٤١–٤٤.

[14]- Shih-hao Huang, “The impacts of party cohesion on democratic accountability”, (PhD diss, Michigan State University, 2014), Pp 8-10.

[15]- Ivan Chaves Jucá, Explaining the Puzzle of Weak Parties with Strong Legislative Leaders in Brazil: Towards a Theory of Clientelistic Party Discipline” (PhD diss, University of Minnesota, 2022), Pp 2-3.

[16]- Herbert Kitschelt, “Linkages between citizens and politicians in democratic polities”, **Comparative political studies**, Vol. 33, No. 6/7, (August/September: 2000), Pp 845-879.

[17]- Antoine Yoshinaka, “The politics of party switching by United States legislators in the postwar era”, (PhD diss, University of Rochester, New York, 2005), Pp. 120-125.

[18]- **Ibid**, Pp. 13-16.

[19]- **Ibid**, Pp. 44-45.

[20]- **Ibid**, P 43.

[21]- **Ibid**, P 13.

[22]- See: Japanese House of Representatives 2017 General and Japanese House of Representatives 2024 General, Election Guide website, Oct. 27, 2024, available at: https://www.electionguide.org/elections/id/4534/

[23]- Kenneth Mori McElwain, “The Nationalization of Japanese Elections”, **Journal of East Asian Studies**, Vol 12, No 3, (September: 2012), Pp. 323-350.

[24]- Jordan Hamzawi, “Policy preferences and party switching: Evidence from the 2012 Japanese election”, **Party Politics**, Vol 27, No 6, (November: 2021), Pp. 1268-1278.

[25]- Feodor Snagovsky, Party Switching in the Canadian House of Commons, (Master's thesis in Political Science, Faculty of Social Science, University of Ottawa, 2015), Pp 7-12, 16-23.

[26]- **Ibid**, Pp 52-58.

[27]- MPs’ changes of party allegiance in the House of Commons since 1979, House of Commons Library, Published Wednesday, 29 May, 2024, available at: https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/sn02537/

[28]- Why some people switch political parties - new research, Queen Mary University of London, 13 July 2021, available at: https://www.qmul.ac.uk/media/news/2021/hss/why-some-people-switch-political-parties---new-research.html

[29]- Antoine Yoshinaka, “The politics of party switching by United States legislators in the postwar era”, **Op.Cit**, Pp 14-15.

[30]- Scott W. Desposato, “Parties for Rent? Ambition, Ideology, and Party Switching in Brazil’s Chamber of Deputies”, **American Journal of Political Science**, Vol. 50, No. 1, (Jan: 2006), Pp. 62-80.

[31]- Lise Rakner, "Institutionalizing the pro-democracy movements: the case of Zambia's Movement for Multiparty Democracy”. In Political Opposition and Democracy in Sub-Saharan Africa (London, Routledge, 2016), Pp 51-69.

[32]- Leonardo R Arriola, Donghyun Danny and Lise Rakner, “Paying to party: Candidate resources and party switching in new democracies”, **Party politics**, Vol. 28, No. 3, (May: 2022), Pp 507-520

[33]- Eric McLaughlin, "Electoral regimes and party-switching: Floor-crossing in South Africa's local legislatures", **Party Politics**, Vol. 18, No. 4, (July: 2012), Pp. 563-579.

[٣٤] الأمين سويقات، "الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب دراسة في الأسباب والتجليات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يونيو ٢٠١٦، ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

[٣٥] – **المرجع السابق**، ص ٢٠٧.

[٣٦] – **المرجع السابق**، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

[٣٧]– انشقاقات جديدة فى «الحركة الوطنية»، الأهرام, ٢٤ يونيو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/407589.aspx

[٣٨] – اندمج حزب المستقبل بعد قرابة ٦ أشهر من إعلان تأسيسه في حزب الوفد، للمزيد انظر: ياسر قورة: ٢٢ من أعضاء الهيئة العليا لحزب المستقبل وافقوا على الانضمام للوفد، موقع اليوم السابع، ١٣ فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
https://2u.pw/fY6NC

[٣٩]– «المؤتمر» على خطى «الوفد».. و«المجمدون» يرتبون لحزب جديد، المصرى اليوم, ٥ مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى:http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=463235

[٤٠] "المؤتمر" يعلن قبوله استقالة "حسب الله ومعتز محمود"، البوابة نيوز، ٦ مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
http://www.albawabhnews.com/1276416

[٤١]– الوفد: المصريين الأحرار يستخدم رأس المال فى استقطاب المرشحين.. و"منصور" سيد قراره، موقع صدى البلد، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/1726151

[٤٢]– أمين "مستقبل وطن" يكشف سبب استقالته من حزب الوفد، موقع مصراوي، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي:
https://2u.pw/LJrU4

[٤٣] – مصادر: ٥١ نائبا من "المصريين الأحرار" وقعوا استمارة انضمام لحزب مستقبل وطن، موقع اليوم السابع، ٢١ مايو ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/W0EPj

[٤٤]– "تفاقم أزمة حزب الدستور"، **الأهرام**, ١٣ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/421472.aspx

[٤٥]– "الصراعات تجبر هالة شكرالله على الاستقالة من رئاسة الدستور.. وتامر جمعة رئيسًا مؤقتًا، الشروق، ١٧ أغسطس٢٠١٥، متاح على الرابط التالى:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17082015&id=e937d5b1-fb3a-416b-a503-e71cab5a6a6f

[٤٦]– يسري العزباوي، "يقرأ نتائج المرحلة الأولى لأول مرة منذ ثورة ٢٣ يوليو يفوز المسيحيون والمرأة بهذا العدد من المقاعد الفردية"، المصري اليوم، ١ نوفمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/836778

[٤٧]– حول تصنيف اليسار الجديد انظر: محمد العجاتي، "التنظيمات اليسارية بعد ثورة يناير.. ثورة الفرص وارتباك الأداء"، **الملف المصري**، عدد ١٤، أكتوبر ٢٠١٥، ص ص ٣٠-٣٣.

[٤٨]– بالفيديو .. انضمام ٣١ من قيادات المصرى الديمقراطى لـ"المصريين الأحرار" أبرزهم عماد جاد وأيمن أبو العلا ومينا مرقص، موقع صدى البلد، ١٨ مايو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/955066

[٤٩] – "لا للأحزاب الدينية".. حملة جديدة تثير الجدل في مصر، موقع العربية، ٢٠ أغسطس ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
https://2u.pw/rFFDr

[٥٠]– صراع الانتخابات يشتعل بين مرشحي البلينا بسوهاج للفوز بمقعدين، موقع اليوم السابع، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/NOM7d

[٥١] – بيان بالفائزين بمحافظتي سوهاج وأسيوط، موقع الهيئة الوطنية للانتخابات، تاريخ الدخول ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://parliament2015.elections.eg/results/stage1-winners

[52]- Elad Klein, "Electoral Rules and PartySwitching: How LegislatorsPrioritize Their Goals", **Legislative Studies Quarterly**, Vol. 41, No. 3, (Aug: 2016) Pp. 549-806.

[٥٣] – انظر: المادة ٦ من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون مجلس النواب، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣، يونيو ٢٠١٥.

[٥٤] – تغيير "الصفة الحزبية".. هل تعرقل رحيل النواب من حزب إلى آخر؟، موقع بوابة الأهرام، ٢٤ مايو ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://gate.ahram.org.eg/News//1932213.aspx

[٥٥] – محمد صفي الدين خربوش، "الأحزاب السياسية المصرية والدائرة المفرغة"، **مجلة الديمقراطية**، عدد ٩٨، أبريل ٢٠٢٥، ص ص ٨٢–٨٧.

[56]- Elad Klein, "Explaining legislative party switching in advanced and new democracies", **Party Politics**, Volume 27, Issue 2, (March: 2021), Pp 329-340.

[٥٧] – صراع الانتخابات يشتعل بين مرشحي البلينا بسوهاج للفوز بمقعدين، موقع اليوم السابع، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/NOM7d

[58]- Joseph A. Schlesinger, Ambition and Politics: Political Careers in the United States (Chicago: Rand McNally and Co., 1966), Pp. 12.

[59]- Rebekah Herrick and Michael K. Moore, "Political Ambition's Effect on Legislative Behavior: Schlesinger's Typology Reconsidered and Revisited" **The Journal of Politics**, Vol. 55, No. 3 (Aug., 1993), pp. 765-776.